دولـــــــة فلســـــطين

كلمــة دولــة فلســطين

يلقيها

المستشار أول قيس كسابري

أمام

الاجتماع الثالث للدول الأعضاء لدى اتفاقية حظر الأسلحة النووية

نيويورك، ٣-٢٠٢٥/٣/٧

السيد الرئيس،

اسمحوا لي بداية ان اهنئكم على ترأسكم الاجتماع الثالث للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية كما أتقدم لكم ولفريقكم بالشكر والتقدير لكافة الجهود التي بذلتموها من تحضير وتنسيق وتشاور مسبق مع كافة الأطراف المعنية من اجل إنجاح هذا الاجتماع الذي يمثل لحظة محورية في التزامنا الجماعي بعالم خال من تهديد الأسلحة النووية.

وتثمن دولة فلسطين أيضا كافة الجهود التي بذلتها كافة الدول التي قامت بتسهيل اعمال المجموعات غير الرسمية والتي حرصت فيها هذه الدول على خلق مساحات للنقاش البناء حول عدة مواضيع محورية تماشيا مع ما تم التوصل اليه خلال الاجتماعات السابقة للدول الأعضاء.

السيد الرئيس،

يأتي الاجتماع الثالث للدول الأعضاء في ظل ظروف دولية تتعاظم فيها التحديات امام المنظومة الدولية القائمة على القانون واحترام الالتزامات التي تقع على عاتق جميع مكونات المجتمع الدولي. ولم تستثن منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار من هذه التعقيدات. فها نحن نشهد زيادة في الميزانيات العسكرية لبعض الدول لاسيما لتطوير ترساناتها النووية وتحديثها بالإضافة الى نشر وتوسيع تحالفات الردع النووي وتوسيع مستمر لما يسمى المظلة النووية. يصحب ذلك تصاعد في تغليب المنطق الخطير لتبرير امتلاك الأسلحة النووية تحت مسميات تدعي ضرورة امتلاكها من اجل تكافؤ استراتيجي للقوة الامر الذي يقود التقدم في مسيرة نزع السلاح وعدم الانتشار ويزيد من التهديد النووي.

وإذا كان لاستخدام الأسلحة النووية قبل ٨٠ عام تبعات كارثية لا توصف على البشر والبيئة لا تزال اثارها الجسدية والنفسية ممتدة حتى الان. أيسعنا ان نتخيل حجم الكارثة التي ستلم بعالمنا في حال استخدام هذا السلاح بعد ٨٠ عام من التحديث والتطوير؟

وعليه، وامام هذه التحديات المتزايدة لا بد للدول التي تعي حجم الكارثة والتهديد الناتج عن وجود الأسلحة النووية ان تنخرط في الجهود الرامية لدفع منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار من اجل التخلص من هذه الاسلحة. ومن هذا المنطلق سعت دولة فلسطين لمشاركة الحمل الثقيل الناتج عن التهديد الذي تشكله تلك الأسلحة. حيث قمنا بالانخراط الجاد والبناء وقدمنا اسهاماتنا التي نعتز بها في صياغة معاهدة حظر الأسلحة النووية. وبهذه المناسبة نضم صوتنا الى تلك التي تنادي من اجل عالمية الاتفاقية ونجدد دعوتنا وتأكيدنا على أهمية الانضمام لها.

كما نؤكد من جديد أن الدول الحائزة على الأسلحة النووية تتحمل المسؤولية كافة عن أمننا الجماعي وعليها الالتزام بإزالة جميع الأسلحة النووية لديها وبدون شروط.

السيد الرئيس،
حرصت معاهدة حظر الأسلحة النووية على تسليط الضوء والتشديد على الاثار الكارثية التي يمكن ان تتسبب بها تلك الأسلحة على البشرية والبيئة الطبيعية. ومن هذا المنطلق، نصت المادة الأولى للمعاهدة على جملة من المحظورات، تمنع بموجبها أي جهة كانت من امتلاك الأسلحة النووية، تصنيعها، تطويرها او عمل التجارب عليها. والى جانب ذلك، حرصت المعاهدة على تضمين حظر التهديد باستخدام تلك الأسلحة كونه محفزا لمنطق الحرب والدمار ولما له تهديد للأمن والسلم الدوليين الامر الذي يعد مخالفا للمبادئ الدولية القائمة على تغليب لغة الحوار والدبلوماسية وفض النزاعات بالطرق السلمية.

وعليه، تجدد دولة فلسطين رفضها القاطع لاي تهديد باستخدام الأسلحة النووية من أي جهة كانت ضد أي جهة كانت بما في ذلك التهديدات الأخيرة التي صدرت عن مسؤول متطرف في حكومة الاحتلال الإسرائيلي التي لم تكتف بمخالفة كافة القوانين والقواعد الدولية والإنسانية في حرب الإبادة الذي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة ولم تكتفي باستخدامها لأسلحة محرمة دوليا ضد الشعب الفلسطيني الأعزل بل تزيد على ذلك بتهديدها باستخدام الأسلحة النووية.
ولذا لا بد لنا أيضا التأكيد مجددا على ان بأن الحل الوحيد لإزالة الخطر والتهديد الناجم عن الأسلحة النووية هو ازالتها بشكل كامل.

السيد الرئيس،
تولي معاهدة حظر الأسلحة النووية اهتماما خاصا بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، بل وتذهب ابعد من ذلك حيث انها تعتبر الأطراف الاعضاء في المناطق الخالية كونهم أطراف معنويين في المعاهدة إذا لم يكونوا أطرافا فعليين. ولذا، يقع على عاتقنا كأطراف بمعاهدة حظر الأسلحة النووية ان ندعم كافة الجهود النبيلة التي تهدف لتأسيس مناطق خالية من الأسلحة النووية لما تشكله من رافعة لمنظومة عدم الانتشار العالمي. وهنا اود ان أخص بالذكر منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، التي يسعى كافة الأطراف التي تشارك في المؤتمر السنوي المنشئ لهذه المنطقة للتوصل الى اتفاقية من شانها حظر أسلحة الدمار الشامل جميعها في المنطقة.
ويمكنني القول ان التقدم الذي يحصل سنويا في النقاشات بين الدول الأطراف المشاركة في المؤتمر لا بد ان تثمر بإيجاد صك قانوني ملزم يخلي الشرق الأوسط من الأسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل. ولكن يبقى امتناع طرف واحد فقط نعرفه دون ذكره من المشاركة بأعمال المؤتمر الذي يأخذ قرارته بالإجماع عائقا يحول دون التوصل للهدف المنشود. وعليه، نناشد دول العالم كافة والدول الأطراف بمعاهدة حظر الأسلحة النووية خاصة الا تدخر أي جهود ممكنة للسعي لتقديم يد العون من اجل تذليل العقبات امام المساعي النبيلة لإنشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل الأخرى.

السيد الرئيس،

نختتم حديثنا بالتأكيد على ان لاحد يملك حقا قانونيا او استحقاقا بامتلاك الأسلحة النووية وان التخلص من الأسلحة النووية ليس امرا اختياريا ولا مشروطا. إن القضاء عليها هو مسؤولية أخلاقية وسياسية وقانونية.

وشكرا،